



الحكومة تبيع اللبنانيين الأوهام

كأس 2

حلب تحتفي بطاهر بني في معرض استعادي شامل

كأس 14

إيران تحت ضغط نفاذ احتياطي النقد الأجنبي

كأس 10



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 2020/07/08

17 ذو القعدة 1441

السنة 43 العدد 11755

Wednesday 08/07/2020

43rd Year, Issue 11755

العرب



عبير موسى: حزب النهضة دلس وثائق للحصول على الترخيص

فرحات الراجحي على خلفية ما اعتبرته "مخالفته القانون بمنحه التأشيرة لحزب حركة النهضة في سنة 2011 رغم مخالفة ذلك الشروط القانونية". وقال مراقبون إن عبير موسى وضعت حركة النهضة تحت ضغط كبير خاصة بالتشكيك في قانونية وجود الحزب كونه حزبا دينيا، وهو ما يتعارض مع قانون الأحزاب بشكل صريح، بالرغم من تغيير الاسم، لافتين إلى أن زعيمة الدستوري الحر ستجد دعما أوسع في البرلمان وخارجه في حال أعيد تقييم الوضع القانوني للحزب الإسلامي.

ورغم التصريحات "المعتدلة" التي ترؤج لها بعض قيادات النهضة، فإن الخطاب الرسمي للحركة ذات الخلفية الإخوانية، والذي يظهر بشكل جلي، لدى أنصارها وقياداتها، على مواقع التواصل الاجتماعي يغلب عليه التشدد وتفسير الخصوم والتشفي من الموتى والمرضى.

وأشار المراقبون إلى أن التحركات المتعددة لعبير موسى باتت تسلط ضغطا كبيرا على النهضة، خاصة من خلال السعي إلى كشف ارتباطاتها الخارجية، سواء من خلال إثارة انحياز الغنوشي إلى تحالف تركيا وقطر والإخوان وإجباره على التزام الصمت وعدم توظيف وجوده على رأس البرلمان لتنفيذ أجدات غير تونسية، أو من خلال لائحة تصنيف الإخوان تنظيمًا إرهابيا، وهي اللائحة التي كشفت عظمة النهضة في البرلمان.

ودعت موسى إلى سحب الثقة من رئيس البرلمان متهمة إياه بتهديد الأمن القومي لتونس من خلال اختباره الحلف التركي الإخواني.

وبات الحزب الدستوري الحر منافسا رئيسيا لحركة النهضة، وهو ما كشفت عنه نتائج انتخابات جزئية على مستوى بعض المحليات، حيث حل الحزب متقدما في بعض المحليات ما يعطي مؤشرا قويا على أنه سيكون اللاعب الرئيسي في السنوات القادمة، وأنه نجح في التعبير عن مخاوف التونسيين من النموذج الذي تعمل النهضة على فرضه ومخاطر ذلك على هوية المجتمع وأمنه.

- إجراءات تأسيس النهضة مخالفة للقانون
- تم تزوير توقيع الغنوشي قبل عودته إلى تونس
- مرجعية النهضة الإخوانية تتعارض مع قانون الأحزاب

تأسيس «الحرس الوطني الليبي» على قاعدة ميليشيا حلال وميليشيا حرام

ميليشيات مصراة تستعد لتصفية خصومها في طرابلس



الحرس الليبي صناعة تركية

«أفريكوم»، والسفير الأميركي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند. وتولى هذه المهمة فتحي باشاغا الذي سبق له أن وجه في العشرين من مايو الماضي مذكرة إلى محافظ المصرف المركزي بطرابلس، الصديق الكبير، يدعوه فيها إلى وقف التعامل مع بعض قادة الميليشيات وتجميد حساباتهم، حيث قتلت بعد ذلك التسريبات التي تُشير إلى أن باشاغا سلم الأتراك قائمة أولية تضم 34 اسما من عناصر الميليشيات المراد التخلص منهم في مدن طرابلس والزواوية وصبراتة. وفجرت تلك التسريبات خلافات حادة داخل الميليشيات، تصاعدت وتيرتها إلى أن وصلت إلى حد تبادل إطلاق النار، أثناء تجمع قيادة تلك الميليشيات أمام المصرف المركزي وسط العاصمة طرابلس، وذلك في الوقت الذي توقعته فيه مصادر أمنية ليبية أن تشهد الأيام القادمة تصعيدا خطيرا قد يدخل الميليشيات في مربع الصفات الجسدية.

ويكسر هذا التحذير حجم الخطر الذي بات يشعر به الليبيين جراء هذا المشروع الذي يستهدف توفير غطاء شرعي وقانوني للميليشيات، من أجل الإبقاء عليها كورقة وأداة وظيفية للأجندات التركية التخريبية في المنطقة، وذلك من خلال دمجها في جسم واحد موافق للجيش الليبي. وفي بداية الشهر الجاري رفع محمد علي المهدي الشريف، رئيس الأركان العامة للقوات التابعة لحكومة الوفاق الليبية، مذكرة إلى رئيس الحكومة فايز السراج، تتضمن إنشاء «حرس وطني»، تكون العاصمة طرابلس مقرا رئيسيا له، وأن يتولى قيادته ضابط لا تقل رتبته عن عقيد.

هي خطة أميركية لإعادة بناء الجيش الليبي، لكنها خطوة لا بد منها للانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة". لكن الوكالة تجاهلت عن قصد أن تركيا تريد من هذا الجهاز ليس فقط توفير غطاء لتواجدها العسكري في ليبيا، وإنما أيضا قلب موازين القوى العسكرية في مجمل أنحاء ليبيا. ويرى مراقبون أن الدفع بهذا المشروع إلى الواجهة من جديد لا يخرج عن سياق المناورات التي تستهدف إعادة ترتيب الأوضاع الأمنية والعسكرية في غرب ليبيا باتجاه رسم معادلات جديدة تمكن الميليشيات الموالية لحكومة طرابلس (حكومة الوفاق) المدعومة من تركيا، من مقومات مواجهة استحقاقات المرحلة القادمة ضمن جهاز واحد سيكون استنساخا لجهاز الدرك التركي الذي حوّلته رجب طيب أردوغان إلى عصا غليظة لضرب خصومه السياسيين. وفي هذا السياق اعتبر رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي في المؤتمر الوطني الليبي السابق، عبدالمعتم السيسري، في تصريحات إعلامية أن جهاز "الحرس الوطني" الذي تريد "حكومة الوفاق" تأسيسه، ليس سوى "أداة إرهابية شيطانية ستستعملها تركيا والإخوان لتدمير المنطقة بالكامل". وحذر من أن "المستعمر التركي لم يأت إلى ليبيا وحده، بل بمؤامرة، وما

الجمعي قاسمي

تونس - عاد الجدل في ليبيا يدور من جديد حول مشروع إنشاء "حرس وطني" ترؤج له حكومة طرابلس للالتفاف على المطالب الإقليمية والدولية، وخاصة منها الأميركية التي تدعوها إلى ضرورة حل وتفكيك الميليشيات.

وتأتي هذه المساعي وسط تباينات حادة في المواقف لا تخلو من تبادل الاتهامات بين قادة الميليشيات، ترافقت مع تصعيد يُنذر بمواجهات احتجاجا على قاعدة "ميليشيا حلال وميليشيا حرام" التي يعتمدها وزير الداخلية فتحي باشاغا في اختيار الميليشيات التي ستضم إلى هذا الجهاز الأمني.

ومن المتوقع أن يستغل باشاغا، المحسوب على تنظيم الإخوان المسلمين، هذه الفرصة للتخلص من ميليشيات تعيق إحكام قبضته وقبضة مدينة مصراة التي ينتمي إليها على دوليب الدولة وفي مقدمتها ميليشيات طرابلس وبشكل أقل ميليشيات الزواوية والزنتان.

وسعت تركيا إلى الفتح في هذا الجدل عبر الدفع بمشروع إنشاء "الحرس الوطني" إلى الواجهة من جديد، حيث اختارت وكالة الأنباء التركية "الأناضول" التركيز عليه، في تقرير لها بعنوان "الحرس الوطني الليبي.. خيار لا بد منه"، وذلك في محاولة مكثوفة لإيجاد مسوغات تبريرية لهذا المشروع الذي لا يخروج عن الأهداف العدوانية التركية التي تتناغم مع الأجدات الإخوانية في المنطقة.

ولا تبدو عودة تركيا للفتح في هذا المشروع معزولة عن حالة الهستيريا التي تتنابها منذ تدمير دفاعاتها الجوية ومعداتها العسكرية في قاعدة الوطية بجنوب غرب طرابلس، بل تبدو شديدة الارتباط بها، وذلك في مسعى لمحاولة حرف الانتظار عن خسائرها أولا، ولإرضاء أميركا ثانيا، وثالثا للتسريع في إقرار هذا المشروع من أجل ضمان صفقة تكوين وتدريب وتسليح هذا الجهاز الذي يُقدر بمليارات الدولارات.

واعتبرت وكالة الأنباء التركية في تقريرها أن "تسريح وتفكيك وإعادة إدماج الميليشيات،



عبدالمعتم السيسري «الحرس الوطني» أداة إرهابية ستستعملها تركيا لتدمير المنطقة

الميليشيات ترد على إقالة الفياض باغتيال هشام الهاشمي

كتائب حزب الله توجه عبر تصفية الهاشمي رسائل تخويف إلى رافضي نفوذ الميليشيات

الثوري الإيراني وتتهم بمهاجمة السفارة الأميركية وعدد من المقرات العسكرية في العراق. وابلغ ساسة عراقيون "العرب" يوم الثلاثاء بأن لديهم تقديرات تربط بين اغتيال الهاشمي والإطاحة بفالح الفياض من منصبه مستشار الأمن الوطني ورئيس جهاز الأمن الوطني.

الحكومة السابقة برئاسة عادل المهدي لرؤية الميليشيات بشأن سبل معالجة الاحتجاجات التي كانت متفاقمة آنذاك. وعندما تسلّم مصطفى الكاظمي رئاسة الحكومة، كتب الهاشمي مشجعا إياه على حصر السلاح بيد الدولة.

اغتيال ضد شخصية معروفة على هذا النطاق. وأدان سفراء ودبلوماسيون عرب والمجتمعات عبر ممثلتها الدائمة في العراق، الهاشمي، مطالبة حكومة الكاظمي بتقديم قتلته إلى العدالة.

منطقتي الرأس والصدر توفي على إثرها خلال نقله إلى المستشفى. وأصدر رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي بياني إدانة لعملية الاغتيال، فيما تعهد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بملاحقة القتل والعمل على حصر السلاح المنفلت، وأصدر قرارا بإقالة قائد الشرطة الذي وقعت الجريمة ضمن قاطعه.

العام والطبقة السياسية، وأثارت ردود فعل دولية. وأظهرت تسجيلات كاميرات المراقبة في موقع الحادث أن القتل ترصدوا في الهاشمي، وعلما بموعد وصوله إلى داره، بعدما أنهى مقابلة تلفزيونية، تحدث خلالها عن أليات الجماعات الموالية لإيران في قصف المنطقة الخضراء والمعسكرات التي تستضيف قوات أميركية.

وبدأت الميليشيات العراقية الموالية لإيران، على قرار رئيس الحكومة إعفاء فالح الفياض من منصبه أمنيين حساسين، باغتيال الخبير الأمني هشام الهاشمي، الذي قضى برصاص مسلحين، يعتقد على الأغلب أنهم تابعون لكتائب حزب الله.

وقال مقربون من الهاشمي إنه تلقى مؤخرا تهديدات بالقتل، من كتائب حزب الله، وهي ميليشيا أسسها الحرس

واعتقدت الميليشيات العراقية والأحزاب الموالية لإيران في أكتوبر الماضي، حيث وجه المخدور انتقادات لاذعة لاستسلام

وكتلت وزارة الداخلية لجنتين ضمنا عددا من كبار الضباط، تعمل الأولى على مطاردة القتل، فيما تهتم الثانية بتحديد مكان الخلل التي سمحت بتنفيذ عملية

وأطلق أحد المسلحين أربع رصاصات على الهاشمي من مسافة نحو متر واحد، ما تسبب في إصابته بجروح بليغة في

وافتح المسلحون النار على الهاشمي، الخبير البارز في شؤون الجماعات المسلحة، والصوت الناقد لإنتفالات الميليشيات الموالية لإيران، عندما كان يهيم بدخول منزله في حي زيونة شرق بغداد، في عملية اغتيال صدمت الرأي

عراق. وابلغ ساسة عراقيون "العرب" يوم الثلاثاء بأن لديهم تقديرات تربط بين اغتيال الهاشمي والإطاحة بفالح الفياض من منصبه مستشار الأمن الوطني ورئيس جهاز الأمن الوطني.